

سياسة البحث العلمي في الجزائر ودورها في معالجة المشاكل
التنموية

**Scientific Research policy in Algeria and its Role
in Addressing Development Problems**

د. مرزود حسين (*)

تاريخ الاستلام: 2021/11/20 تاريخ القبول: 2021/12/30

Abstract:

This article deals with the policy of scientific research as an essential part of the public policy in Algeria whose government has allocated a significant amount of money and resources to it in all its development programs since the start of the millennium along with a set of legislation and procedures that sought to develop this sector as a foundation for economic efficiency and tackle the main problems it faces. However, these programs are not unflawed, indeed, it suffer from various imbalances and challenges that constrain scientific research and researchers from contributing to economic recovery and sustainable development.

ملخص:

يتناول المقال سياسة البحث العلمي في الجزائر باعتبارها كجزء أساسي من السياسة العمومية للاقتصاد وللدولة الجزائرية والتي خصصت لها مبالغ مالية هامة في مختلف البرامج التنموية مع مطلع الالفية ودعمت بجملة من التشريعات والإجراءات والهدف من ذلك النهوض بالقطاع والاهتمام بالباحثين لإحداث الإقلاع التنموي ومعالجة المشاكل المطروحة في الجزائر
و السعي نحو الجودة الاقتصادية.
ولكن هاته البرامج لا تخلوا من اختلالات
وتحديات تحد البحث العلمي و الباحثين

(*)-أستاذ محاضراً، جامعة الجزائر 3 . . hocine182007@hotmail.fr

Keywords : Algeria, public policies, scientific research, public problems	من تقديم الاضافة و الدفع في اتجاه الانعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة . كلمات مفتاحية: الجزائر ، السياسات العمومية ، البحث العلمي ، المشاكل العمومية.
--	---

مقدمة:

إن مسألة الاهتمام بمكانة البحث العلمي والباحثين في السياسات العمومية يعود إلى الازمات والمشاكل التي شهدتها العديد من دول العالم في فترة ما بين الحربين ,وما بعدها وخاصة بعد حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة و 1929 و نهاية الحرب العالمية الثانية ومخالفتها اقتصاديا واجتماعيا على العالم .

و نظرا للمشاكل والصعوبات التي شهدتها اقتصاديات الدول الرأسمالية التي كانت قائمة على منطق عدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي وتركه يعمل وفق ميكانيزيمات اقتصاد السوق .

هذا المنطق زاد من تفاقم الاوضاع وقلل من فرص ايجاد حل للمشكلات المطروحة وعلى خدمة المجتمع والتقدم أكثر.

وأمام عجز السياسيين عن ايجاد الحلول ومعالجة المشاكل والأزمات المتعددة حتم على الحكومات ولاسيما في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان وغيرها من البحث على مخارج وبدائل تمكنها من تجاوز الصعوبات والمشاكل وإيجاد الحلول الملائمة ، فكان التوجه إلى المفكرين والباحثين والخبراء ومراكز البحوث والدراسات والجامعات والسعي لإقامة علاقات التعاون والشراكة معها من أجل القيام بالبحوث وإدخال مجال البحث والمعرفة العلمية في اعداد واقتراح برامج وخطط لرسم السياسات العمومية في كل القطاعات والابتعاد عن الارتجالية والعمل على وضع سياسات عمومية أكثر دقة بهدف

ايجاد البدائل و تجاوز الصعوبات والتقليل من الاخطاء والذي مازال معمولاً به إلى يومنا هذا.

ونفس الاسلوب سلكته العديد من الدول التي توصف اليوم بالدول أو الاقتصاديات الصاعدة من خلال الاعتماد على البحث العلمي والمعرفة أو انشاء مراكز للبحث والدراسات أو مؤسسات مركزية حكومية للتخطيط والتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية في اتخاذ القرار و في رسم وصنع السياسات العمومية مثل كوريا الشمالية .
إن الاهتمام بالبحث العلمي والباحثين مكن العديد من الدول من تحقيق التنمية ونهضة صناعية دفعتها إلى امتلاك القوة والريادة في ضمان الامن في جميع الميادين الصناعية والغذائية والإنتاجية والاجتماعية والعسكرية .
على اعتبار أن البحث العلمي هو المعرفة المنظمة التي تنتج الفكر النظري والتطبيقي الملموس بواسطة الاسس والمناهج العلمية المتعارف عليها .

ومن جهة أخرى فإن الاستثمار في البحث العلمي والمكانة التي يحتلها البحث العلمي والعلماء والمشتغلين في ميدان البحث في الترتيب الوظيفي والاجتماعي في مختلف الدول يعد كمؤشر لقياس نسبة تطور وتنمية المجتمعات والدول والذي ينعكس على التراكم العلمي والمعرفي الذي يساهم في انتاج المعرفة ويساهم في تقدم مختلف القطاعات والمجالات .

والجزائر تعتبر من الدول التي تمتلك قدرات ومؤهلات تؤهلها لتصبح من الدول الصاعدة في مرحلة أولى ويمكن أن تصبح من الدول المتقدمة على المدى المتوسط إذا اهتمت بمجال البحث العلمي والمعرفة
وبالباحثين وعملت على تفعيل مخرجات البحث العلمي بشكل إلزامي في جميع الميادين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد عملت الدولة الجزائرية منذ استقلالها على الاهتمام بسياسة البحث العلمي باعتبارها كجزء أساسي من السياسة العمومية للاقتصاد والدولة الجزائرية.
وقد تجلت في جملة من التشريعات والإجراءات والقرارات التي اتخذتها الدولة من خلال التأكيد في التعديلات الدستورية الأخيرة على ضمان الحريات الأكاديمية وحرية البحث

العلمي و أن الدولة تعمل على ترقية البحث العلمي و تثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمة وكذلك بالاستثمار في مخططاتها التنموية المتتالية قصد تطوير القطاع وتنمية الاقتصاد الجزائري ولاسيما منذ مطلع الالفية ، وخاصة في برامج الانعاش الاقتصادي التي خصصت لها مبالغ مالية معتبرة تهدف إلى خلق ديناميكية للبحث العلمي ، قد تساهم في تحسين أوضاع الباحثين ومناخ البحث العلمي والمعرفة وفي التقليل من هجرة الادمغة وتحقيق تنمية صاعدة مستقبلا .

ومما تقدم يمكن صياغة الاشكالية التالية :

هل تكفي الأموال وهامش الحرية العلمية في تأهيل البحث العلمي والباحثين لإحداث التغيير والمساهمة في التنمية وتجاوز الصعوبات التي تعيق نجاح السياسات المرسومة؟ بمعنى ماذا يمثل نصيب البحث العلمي في السياسة العمومية من خلال البرامج التنموية ، وهل يتم تجاوز صعوبات التي تمنع تحقيق الاهداف المسطرة مستقبلا؟ وللإجابة على الاشكالية فقد صيغت التساؤلات التالية :

. كيف يمكن رسم السياسة العمومية للدولة الجزائرية بطريقة متكاملة أساسها البحث العلمي والباحثين وكيف يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية؟ وهل يكفي توفر التمويل الكافي مع هامش الحرية العلمية والأكاديمية ومشاركة الباحثين في تطوير القطاعات الاخرى والحد من الفساد والتخلف الذي تعاني منه التنمية والاقتصاد الجزائري؟ وقبل تناول موضوع السياسة العمومية ومكانة لبحث العلمي والباحثين في الجزائر، فقد وجب تناول تعريف السياسات العمومية، المشاكل العمومية، البحث العلمي والباحثين ومراكز التفكير والبحث.

أولا. تعريف علم السياسات العمومية والمشاكل العمومية وعلاقتهما بالبحث العلمي

إن مصطلح السياسات العمومية (policy public) يتضمن جانبين هما:

أ . برنامج العمل : الذي يعني جميع النشاطات والتدخلات التي تحاول الحكومات تفعيلها وتنفيذها لخدمة المصلحة العامة في مخطط السياسات العمومية خلال فترة زمنية معينة.

ب. السلطة العامة : تعني الدور الاساسي والرئيسي للدولة التي تعمل على الاهتمام بكل القضايا العامة التي تعتبر من اختصاص الدولة ومؤسساتها على الأقل، وهي تجميع لجميع لفاعلين سواء الفواعل الرسمية أو غير الرسمية الخاصة أو العامة .

وهناك من يعتبر أساس وجود السياسات العمومية هو العمل بعقلانية لمعالجة المشاكل العديدة وكيفية استخدام كل الإمكانيات لإيجاد الحلول¹.

أما علم السياسة العمومية (policy sciences) حسب هارولد لاسويل (H.LASSWELL) هو علم النشاط العام (Public Action) و الذي تتقاطع فيه عدة علوم إلى جانب الدولة كفاعل رئيسي وأساسي².

وبالتالي فإن علم السياسات العمومية يتمحور حول القرار العمومي و يسعى خصوصا إلى توظيف الوسائل وترشيد اتخاذ القرار لأن هدف السلطة هو إعداد القرار بطريقة علمية صحيحة من جهة ونقد وتقييم البديل الرشيد من جهة ثانية.

وكذلك هو العلم الذي يوفر وينتج معارف قابلة للتطبيق وحل المشاكل من أجل تحسين فعالية السياسات العمومية وترشيد قرارات الحكومات. وعليه فإن علم السياسات العمومية (policy Sciences) هي علم الخطط والقرارات العمومية ، وهي ملتقى كل العلوم والتخصصات والتحكيم والآليات والوسائل لاتخاذ القرار القائم على أسس صحيحة أي القرار الراشد³.

وفي تطور علم السياسات العمومية وخاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 وأزمة البترول 1986 عمل بعض الباحثين على تطوير علم السياسات العمومية بتركيزهم حول ترشيد القرار ودور الدولة في معالجة المشاكل بإدخال البحوث القائمة على الطرق الكمية الإحصائية⁴.

¹ - Patrick Hassenteufel ; Sociologie politique :L'action Publique .2è édition ARMAND COLIN ، PARIS : France ، 2011، p21.

² – ibid ,p 22.

³ - مراح عيسى، "البناء الإعلامي للمشاكل العمومية في الجزائر من أجل مقارنة بنائية وسوسيو-خطابية .دراسة مشكل صحي: روبا سيدي بلعباس حالة مشكلة صحة".رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010، ص 43.

⁴ - Patrick Hassenteufel ،op,cit ،p22.

وعلى العموم فإن علم السياسات العمومية في تطور مستمر من أجل ترشيد القرار ومعالجة المشاكل العمومية المتعددة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والدولية والإقليمية وغيرها.

1- تعريف وبناء المشاكل العمومية :

إن المشاكل العمومية (problems publics) تعتبر من صلب مواضيع علم السياسات العمومية التي تفترض دائما وجود مشاكل تتطلب ضرورة إيجاد حلول لها، و أن المشاكل العمومية تعني الإدراك بوجود اختلال وعدم التوازن في قضية تسعى اطرافها إلى تحويلها إلى قضية رمزية بالتعبئة بما يستدعي تدخل السلطات العمومية.

وذلك بفضل نشاط مجموعة من الفاعلين سواء كانت رسمية أو غير رسمية واقترح المعالجة ⁵ . على اعتبار أن أي مشكل يمكن أن يصبح ذو طابع عمومي ويستدعي تدخل السلطات العمومية إذا توفرت فيه ميزتين وهما الجماعية والانتشار:

.الميزة الأولى : الميزة الجماعية للمشكل وتسميته سوسيو اقتصاديا وينصب الاهتمام حول التعرف على المشكل من طرف السلطات العمومية والخبراء ، و تجدر الإشارة لا توجد هناك مؤشرات كمية من حيث العدد المهم أن يعرف من قبل الفواعل ويأخذ اهتمامهم .

.الميزة الثانية : ميزة الانتشار أو الإعلان وهي أن يأخذ حجمه من الإعلان والانتشار وأن تشارك في نشره الفواعل المختلفة السياسية والإعلامية ⁶ . بواسطة كل وسائل الاتصال بما فيها وسائل الاتصال الحديثة .

أما بناء المشاكل العمومية :

نعني ببناء المشاكل أي بنيتها كيف تنشأ ومن المسؤول عن إبرازها إذ تعتبر بناء اجتماعيا لأنها تنتج أو تبنى من طرف الفواعل الاجتماعية المحيطة بواقعها والتي تحمل قيمها ، كما أن مسألة بناء المشاكل العمومية تأخذ جانبين هما:

.جانب موضوعي :

⁵- مراح عيسى ، مرجع سابق ، ص 17.

⁶- ، المرجع نفسه ، ص 47.

أي واقعي ويمكن قياسه أو حسابه أو وضع له مؤشرات بواسطة الوسائل العلمية كالإحصاء أو عن طريق القيام بالتحقيقات العلمية والملاحظات المسجلة المباشرة .
جانب معنوي :

أي قيمي ويتعلق بنظرة الفواعل المختلفة له و إصدار الأحكام القيمية عليه مثلا بأنه سلمي أو ايجابي كل حسب تصوراته⁷ .
وعموما فإن ما يميز جل المشاكل ارتباطها مع بعضها البعض و يمكن أن يكون لها بعد دولي ومحلي.

2-المشاكل العمومية بين العالمية والمحلية

أمام التطورات التي حدثت وتحدث في العالم جراء العولمة التي ساهمت في عولمة النشاطات السياسية العمومية وبعض الظواهر والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والرهانات التي أصبحت لها طابع دولي ومحلي في نفس الوقت ولاسيما المرتبطة بحماية البيئة كالتلوث والاحتباس الحراري التي تشمل الكون كله والإرهاب، الجريمة المنظمة، تبيض الأموال، الهجرة غير الشرعية وغيرها.

ومن ناحية أخرى يمكن أن تتقاطع وتتداخل معها مشاكل أخرى مثل الصحة العمومية والأمراض الخطيرة كالسيديا ومنذ 2019 ما يعرف بجائحة كوفيد 19 (فيروس كورونا)، السل، البطالة الفقر، السكن، البطالة، الضرائب، تخطيط المدن، التعليم القاعدي ، المشاكل الأخلاقية.

وكل هاته هي حقول معرفية في علم السياسات العمومية⁸ والتي تحتم على السلطات الوصية التدخل لمعالجة المشاكل العمومية سواء الدولية أو الاقليمية أو المحلية عن طريق مقاربتين:

⁷- المرجع نفسه ، ص 45.

⁸ - حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت:لبنان، 2007، ص 64.

أ. مقارنة السياسة العمومية:

التي تهتم بوضع سياسات عمومية ناجحة و رشيدة تركز على تشخيص للأوضاع وتحديد المشاكل ، و شرعنة الإجراءات ، تجريب مختلف الاساليب و الإجراءات ، كالتعاقد مع الفاعلين المعنيين ، تنسيق بين الفاعلين، تقييم التنفيذ، تعديل وتحسين الكيفيات وفعاليتها ومدى تنفيذها ميدانيا.

وذلك وفق دراسة علمية منظمة كفيلة بنجاح تحليل السياسات العمومية وقادرة على فهم عمليات التنسيق والتعاون بين الدولة والمجتمع بمعنى النشاط العمومي الدولة في نشاط.

ب. مقارنة الأجندة السياسية لتحليل السياسات العمومية

تعتبر حديثة وبدا استعمالها منذ 1971 في السياسات العمومية وتعني مجمل المشاكل التي تكون موضوع معالجة معينة والتي تستطيع أن تأخذ أشكالاً مختلفة تحددها السلطات العمومية بإصدار مجموعة من القرارات التي بواسطتها يمكن أن تجد حلولاً لقضية معينة وهي تقوم على المشاركة للفاعلين غير السياسيين في تقديم الاستشارة مع احتفاظ السلطة باتخاذ القرار⁹.

ويمكن إدراج البحث العلمي في إطار الأجندة المكانية والزمانية للبرامج ومشاريع السياسة العمومية باعتبار الدولة الوصي السياسي عن المجتمع ككل والعمل على إتاحة الفرصة للفاعلين الخبراء الباحثين للمساهمة في اقتراح الإجراءات والحلول الملائمة بغية علاج المشاكل بطريقة علمية وعقلانية .

ثانيا: البحث العلمي والباحثين وعلاقتهما بمراكز التفكير والدراسات Think- (Tanks)

1. مراكز التفكير والدراسات (Think- Tanks):

إن تطور العلوم في مختلف المجالات في عصرنا الحالي جعل الاهتمام بالبحث والباحثين يأخذ حيزا كبيرا في السياسات العمومية لكل الدول عن طريق التخطيط العلمي وإنشاء

⁹ - مراح عيسى ، مرجع سابق ، ص 53.

مراكز للتفكير والبحث العلمي ولاسيما في العلوم الاجتماعية ، باعتبار البحث العلمي المعرفة المنظمة والفهم الجيد للظواهر المدروسة بطريقة أكثر فعالية ودقة .

كما هو موجود في العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة مع الاخذ في الحسبان خصوصية هذه العلوم ¹⁰ . فالتخطيط العلمي أصبح سمة العصر في جميع الدول وعلى مستوى جميع القطاعات وعلى كل قطاع أن يحدد أهدافه وبرامجه سواء الطويلة أو القصيرة وأن تكون متكاملة بالتفكير والتدبر العلمي قبل اتخاذ القرار ¹¹ . وبالاعتماد على أدوات البحث كالملاحظة المباشرة و المقابلات والمشاركة وما توفر من ملفات وتسجيلات ¹² . وتطور إلى يومنا هذا فيما أصبح يعرف ببنوك المعلومات أو صناديق المعطيات.

وبتطور العلوم جعل الباحثين يتركزون في مراكز التفكير والبحث والدراسات المختلفة التي يكون هدفها تقديم المعرفة المنظمة وخدمة المجتمع وتوجيه لصناع القرار.

وحسب تعريف مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي أن مراكز البحث والتفكير والدراسات

(Think- Tanks) هي " تلك المراكز التي تقوم بتقديم الدراسات والبحوث لصناع القرار والمقررين وتتضمن توجهات في مختلف القضايا المحلية والدولية السياسية والاقتصادية ودورها الوساطة بين الوسط العلمي والمعرفي و مع المجالات العمومية والسياسية لأن نشاطاتها الرئيسية هي دراسة المشاكل المستجدة ¹³ . ومحاولة نشر وتحديد الأبعاد وتوجيه النشاط العمومي.

كما تساهم في تأطير وتكوين وتعميم المناقشة والاتصال بالفاعلين من المؤسسات ووسائل الإعلام وتقديم كل البراهين والحجج من أجل تعزيز مصداقية الشرعية العلمية فيما يخص تدخلاتها في مجالات السياسة العمومية ¹⁴ .

¹⁰ - Vladimir KOURGANOFF ; LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE, 2^e édition

، presses Universitaires ، paris :France ، 1961، p79

¹¹ - خليل حسين ، مرجع سابق، ص 66.

¹² - Patrick Hassenteufel ، op,cit ، p22.

¹³ - سامي الخزندار ، طارق الأسعد ، " دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة " . مجلة دفاتر السياسة والقانون . العدد 06 جانفي 2012 جامعة ورقلة : الجزائر ، ص 04 . (ص 1 ، 28) .

¹⁴ - Patrick Hassenteufel ، op,cit ، p 255.

ومن جانب آخر فإن دور مراكز البحث والتفكير والدراسات باعتبارها وسيط هو توفير دراسات وأبحاث تتعلق بالقضايا والسياسات العمومية للدولة أو المجتمع وتحاول أن تكون مشاركا بفعالية ومؤثرة في قضايا السياسات العمومية المتعددة. وقد ترتبط بالأحزاب ومختلف مؤسسات المجتمع المدني سواء حكومية أو مستقلة وتقدم آراء ونصائح للمجتمع وصانع القرار. وعموما فإن دورها حاليا يتصاعد أكثر وخاصة المراكز التي تملك درجة كبيرة من الاستقلالية ولاسيما في الدول المتقدمة والصاعدة نظرا للدور الذي تقدمه للحكومات في مختلف المجالات وفي ميدان السياسات العمومية.

2- الباحثين كفواعل وسطية للسياسات العمومية :

يعد الباحثين في مختلف التخصصات باعتبارهم فواعل ووسائط غير رسمية كخبراء والخبير هو كل شخص يملك قدرات وكفاءات علمية أكثر تخصصا بحيث يستطيع أن يصدر أحكاما علمية متخصصة ويصنف المشاكل بطريقة علمية منطقية. ونتيجة لتطور العلوم في مختلف الحقول المعرفية وتصاعد دور الدولة وتدخلها في كل القضايا والقطاعات وخاصة في فترة حدوث الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وظهور الوبئة والكوارث الطبيعية و أمام عجز العديد من الفواعل السياسية و المؤسسات الرسمية والأحزاب ، جعلهم يلجؤون إلى طلب خبرة الباحثين المتخصصين للمساهمة في إيجاد الحلول وصنع واتخاذ القرار في كل المجالات. وفي هذا الصدد يتدخل الخبراء من ثلاثة مجالات : هي مجال نموذج القرار والمدخل التقنوقراطي والبرغاماتي¹⁵ . كما يتم اللجوء إلى مراكز البحث والباحثين حسب طبيعة الأنظمة هل هي ديمقراطية تشاركية أم أنظمة مقيدة، وبالطبع فإن تعامل الأنظمة الديمقراطية يكون أفضل.

¹⁵ – ibid ، p 217.

3. الأنظمة التنافسية المقيدة ، السياسات العمومية والمشاكل والقرار:

إن الأنظمة التنافسية أو التعددية المقيدة هي الأنظمة التي شهدت عمليات انتقال إلى التعددية السياسية و الحزبية و التي لازالت تعيش صعوبات الانتقال إلى المراحل الانتقالية ، و تعرف بعدة تسميات منها الأنظمة السلطوية التنافسية أو الأنظمة التنافسية المقيدة أو شبه الديمقراطية التي تسمح بهامش من الحرية و التعددية.

وحسب سمير أمين "أن الانتقال إلى التعددية الحزبية في الأنظمة الانتقالية كان نتيجة للزامات الاقتصادية والاجتماعية وللتحولات الدولية وهي جزء من الانفتاح الديمقراطي المقيد " ¹⁶ . وتتميز الأنظمة التنافسية المقيدة حسب الباحثين ليوكانا واي وستيفن لوفسكي (Lucana way and Stiven levishky) بالخصائص التالية:

. الميدان الانتخابي: تنظيم انتخابات دورية لكنها عادة ما تكون موضوع احتجاجات بسبب التزوير لصالح مرشحي النخبة الحاكمة.

. في الميدان التشريعي: السلطة التشريعية منعدمة أو تابعة للسلطة التنفيذية.

. في الميدان القضائي: السلطة القضائية خاضعة للسلطة التنفيذية.

. في الميدان الإعلامي: تقييد الحرية الإعلامية و قمع الصحفيين المستقلين والإذاعة والتلفزيون خاضعين للسلطة الحاكمة ¹⁷.

ويمكن إسقاط هاته الميزات على العديد من الانظمة السياسية بما فيها النظام السياسي الجزائري. وأن معالجة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تكون بإبراز الارتباط بين تحليل السياسات العمومية وبناء المشاكل العمومية. ولمعالجتها هناك طريقتين لصنع واتخاذ القرار في الأنظمة السياسية المقيدة:

¹⁶ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، ط 1، بيروت : لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص 244.

¹⁷ - Steven Lavitsky and lucana way ، "competitive outharitarion in the post- cold war era"،www.aster.edu /5/ way/luvitsky and way ، htm ، 2002. تاريخ التصفح 2020/11/10

. احتكار صناعة القرار ووضع ورسم السياسات العمومية واتخاذ القرار ووضع الأولويات تكون مركزية جدا أو تشاورية محدودة أو سرية مقصودة وهذا حال الأنظمة السياسية التنافسية المقيدة .

وحق مشاركة الفاعلين غير الرسميين بما فيها الباحثين و المجتمع المدني في مناقشة و إثراء بعض القضايا أو المساهمة في اقتراحات صنع القرار لا يتجاوز الاقتراحات والتوصيات وفي الغالب لا يؤخذ بمقترحاتهم وتوصياتهم نظرا لعدم وجود اليات وإجراءات وقوانين إلزامية تفرض على الأقل على أصحاب القرار التداول و الاختيار بين البدائل المقدمة من قبل الخبراء عكس الأنظمة الديمقراطية فإن العملية تكون تشاورية ومشاركية.

ثالثا : البحث العلمي والباحثين في السياسة العمومية بالجزائريين توفر المال و هامش الحرية

1. البرامج التنموية والحرية العلمية ونصيب البحث العلمي :

إن الاهتمام بالبحث العلمي والباحثين في الجزائر يعود إلى مرحلة استقلال الجزائر، بأن ركزت على الاستثمار في مجال توسيع التعليم ليشمل كل مناطق الوطن والتركيز على بناء المدارس والمعاهد والجامعات والاستمرار في ذلك إلى يومنا هذا. وإلى جانب المجهودات المادية المتواصلة بسياسة التعليم ، اتجهت الدولة الجزائرية في السنوات الاخيرة إلى وضع استراتيجية تركز على وضع الضمانات التي تساهم في تطور البحث العلمي و منها الاعتراف بالحرية العلمية والأكاديمية للباحثين وحرية البحث العلمي ، والهدف من ذلك تطوير القطاع وتحقيق الاهداف المسطرة خدمة للتنمية المستدامة للمجتمع.

وتأكيدا على ذلك فقد نص دستور 2016 في مادته 44 على " حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن .

حقوق المؤلف يحميها القانون

لا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والعلام إلا بمقتضى أمر قضائي

الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة وتمارس في إطار القانون تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمم¹⁸ . وكذلك ما جاء في دستور 01/11/2020 حيث نصت المادة 75 على " الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي مضمونة.

تعمل الدولة على ترقية البحث العلمي وتثمينه خدمة للتنمية المستدامة للأمم¹⁹ . ومن جهة أخرى فإن الاعتراف بالحرية العلمية والأكاديمية في الجزائر تتوافق مع الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 ديسمبر 1948 والذي تضمن الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية ومن بينها الحرية الفكرية والعلمية . إن الحرية العلمية في جل الدول تعد من الحقوق المعترف بها لهيئة التدريس والطلبة ، ولمجتمع الجامعة الحق في انتاج المعرفة وتبادلها بكل حرية على أساس الحوار والنقاش الحر سواء في عمليات التدريس أو النشر العلمي وحرية إبداء الرأي في حدود القوانين والأخلاقيات المنضمة للجامعة .

وهذا ما أقرت به منظمة اليونسكو بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في عام 1966 على تمتع مهنة التدريس في المدارس الابتدائية و الثانويات بالحرية الأكاديمية ، لكنها في عام 1974 ركزت على جعل الحرية الأكاديمية امتيازاً خاصاً بفئة الجامعيين والباحثين²⁰ . وبالرجوع إلى التاريخ فإن مخاض الحرية العلمية قد مر بعدة مراحل منذ عصر النهضة الحديثة ولكن تقنين حرية البحث العلمي تعود إلى أحد الجامعات الألمانية التي وضعت قانون في عام 1850 الذي نص على أن العلم يدرس بحرية من طرف الاساتذة وكذا في اختيار أي موضوع يروونه مناسباً ، كما يحق للطلبة حضور أية محاضرة في الجامعة ، وللأساتذة

¹⁸ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016 .

¹⁹ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 01 نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية ، عدد 82 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.

²⁰ - مكي عام ، " أثر دسترة حرية البحث العلمي على مستقبل ممارسة وتطوير البحث العلمي في الجزائر " مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر : العدد 1 مارس 2018 ، ص 48

حرية البحث العلمي في سبيل التوصل إلى الحقائق وإيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية وتنمية المجتمع²¹.

وعموما فإن الاعتراف بالحرية العلمية الأكاديمية في الجزائر يعد مكسبا وحافزا معنويا للباحثين من شأنه أن يمكنهم من تناول مختلف المواضيع وتقديم كل الاقتراحات والتوصيات للسلطات العمومية وقد يساهم في الترقية والمكانة الاجتماعية اللائقة . ولكن في فترة العشرية السوداء التي عايشتها الجزائر (فترة التسعينات) فقد عرف القطاع والبلاد بصفة عامة عدة صعوبات ساهمت في تراجع وتأخر البحث و الانتاج العلمي نتيجة للأوضاع الأمنية التي عرفتها و التي خلفت خسائر مادية وبشرية من بينها اساتذة وباحثين بارزين اثرت على تراجع البحث العلمي و هجرة العديد من الباحثين و الادمغة إلى الخارج .

وبعد تحسن الوضعية الامنية وبداية ارتفاع مداخل البلاد من عائدات النفط بدأ التفكير في وضع سياسة وطنية لتطوير البحث العلمي و التكنولوجيا وتجلى ذلك من خلال المخطط الخماسي (1998 . 2002) الذي خصص له مبلغ 34,2 مليار دج. وتطبيقا لما تضمنه القانون 11/ 98 المؤرخ في 22 / 08 / 2008 الذي نص على تكفل الدولة بدعم قطاع البحث العلمي وتوفير الوسائل الضرورية مع تامين نتائجه ، و توسيع مجال البحث إلى الشراكة مع مختلف القطاعات الوزارية الأخرى²².

وما يلاحظ على أن النسبة التي خصصت لتمويل البحث العلمي في هذا البرنامج تمثل حوالي 1 % من الناتج الدخل الوطني وهذا المبلغ غير كافٍ لتطوير وترقية قطاع البحث العلمي و تحفيز المشتغلين بالبحث العلمي .

ويهدف مواصلة تحقيق السياسة السابقة وتدعيم ما تم التوصل إليه ، اضيف مشروع خماسي آخر لتطوير البحث العلمي (2008 . 2012) وقد خصص له غلاف مالي يقدر ب 100 مليار دج ونفس الشيء هذا المبلغ غير كافٍ ولا يفي بالغرض لتطوير قطاع البحث العلمي والاهتمام بالباحثين والمشتغلين به على حد السواء.

²¹ - مكي عمام ، المرجع نفسه ، ص 47.

²² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11/98 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998 . 2002) الجريدة الرسمية عدد 62 الصادرة بتاريخ 22 أوت 1998.

أما أهم برنامج خصص لسياسة البحث العلمي في الجزائر كان ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصدت له الدولة مبلغ 286 مليار دولار قيمة مبلغ الإنعاش الاقتصادي (2014. 1010) مقسمة إلى جزئين 130 مليار دور مخصصة للمشاريع في طور الانجاز و156 مليار دولار للمشاريع الجديدة، حيث 40 بالمائة منها مخصصة لتنمية المنشآت القاعدية وتحسين القطاع العمومي الإنتاجي ، هذه النسبة تمثل حوالي 35 % من الناتج الداخلي الخام²³.

ومن إجمالي هاته الأموال خصص مبلغ 2000 مليار ذج موجهة للتنمية الصناعة الجزائرية و1000 مليار ذج للقطاع الفلاحي و250 مليار ذج لتنمية البحث العلمي (اقتصاد المعرفة) بحيث 40 بالمائة منها خصصت للتنمية البشرية.

نظرا لحاجة السلطات العمومية للخبراء باعتبارهم فواعل لمعالجة مختلف المشاكل والمساهمة في التنمية والزيادة من قدرة المجتمع على مكافحة المشاكل التنموية الكثيرة، كتخطيط المدن، السكن، البطالة، الصحة العمومية، التعليم، المياه، الفقر.. إلخ. ومن هذا المنطلق فإن الجزائر في إطار برامجها التنموية لمحاولة تحقيق النمو والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل ضمان الاستمرارية والاستقرار السياسي والاجتماعي ، وضعت برنامج الإنعاش الاقتصادي بتخصيص 250 مليار ذج للبحث العلمي ما يمثل حوالي 12 بالمائة من إجمالي مبلغ الإنعاش الاقتصادي.

هذا المبلغ يعتبر مقبولا جدا مقارنة مع حجم مبلغ الإنعاش الاقتصادي ككل ، ولكن هل تكفي الأموال وهامش الحرية في ظل انتشار للفساد في دواليب التسيير و الاقتصاد ككل و تهميش للباحثين و نتائج البحوث في رسم استراتيجية للبحث العلمي في الجزائر ؟

²³ - MASTAPHA BEN ABD ELAZIZ, " L'économie algérienne :une perspective " intervention no publié présenté A la faculté des sciences politiques et de l'information • Université d'Alger 3 décembre 201 ، 2.

2. السياسة العمومية للبحث العلمي في الجزائر:

إن السياسة العمومية للجزائر ركزت في ميدان البحث العلمي لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد على الأهداف والبرامج من خلال الآليات والمؤسسات التالية: إقامة البرامج الوطنية للبحث في إطار 34 برنامجا وطنيا للبحث استجابة للنقائص والحاجيات بواسطة الشراكة بين قطاع التعليم العالي وبقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية²⁴.

للإشارة فإن ميزانية البحث العلمي شهدت تطورات وزيادات متتالية منذ تحسن مداخل الجزائر من جراء ارتفاع أسعار المحروقات، بحيث خصصت له مبالغ مالية منذ انطلاق برامج دعم النمو الاقتصادي بداية من برنامج (2001.2004) الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج ما يعادل 7 مليار دولار. حيث أخذ البحث العلمي حوالي 100 مليار دج. ليرتفع في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005. 2009) الذي قدر ب 240 مليار دولار أي ما يعادل 1700 مليار دج، بأن خصص للبحث العلمي مبلغ يقدر بحوالي 142 مليار دج.

كما شهد القطاع إنشاء 19 مؤسسة و مركز بحث و 655 مختبرا داخل الجامعات²⁵. ولقد تضمن تقرير بيان السياسة العمومية في الجزائر لسنة 2010 الذي أعدته حكومة أحمد أويحي في أكتوبر 2010. ولاسيما الفصل الرابع المخصص للبحث العلمي بأن نص على وضع آليات لتأطير البحث العلمي وتشجيعه بإنشاء عدة هيئات منها: المجلس الوطني للبحث العلمي، و الذي يضم عدة وزارات وعدة قطاعات و ممثلين عن المجتمع المدني ويرأسه الوزير الأول ومن مهامه أنه يقرر الأولويات فيما يخص التمويل، بالإضافة إلى المجلس الوطني لتقييم البحث وهو عبارة عن هيئة استشارية تضم خبراء جزائريين ومقيمين بالخارج و دوره يتحدد في تقييم مختلف هيئات وبرامج البحث.

²⁴ - المجلة الجزائرية للسياسات العامة، "حوار مع المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي"، مخر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر 3، العدد، 01، 2011، ص 157.

²⁵ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر (1999. 2008). "عقد من الانجازات عرض موجز لتقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحاكمة" الجزائر: نوفمبر 2008، ص 26.

كما يقدم للحكومة مؤشرات عن وضعية البحث العلمي في الجزائر، وكذلك المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. واعتماد 105 مخبرا جديدا للبحث داخل الجامعات في شتى العلوم الدقيقة والإنسانية. والانطلاق في اعتماد 34 برنامجا جديدا للبحث العلمي، والشروع في دراسة 355 مخبرا، وقد توجت هاته الجهود بإيداع 2110 بحثا للحصول على براءة اختراع سنة 2009²⁶.

وقد تم وضع قوانين أساسية للباحثين في الجزائر وهي :
. قانون الأستاذ الباحث.
. قانون الباحث الدائم
. المستخدمين المدعّمين للبحث.
. مهندسو البحث

ويمارس هؤلاء الباحثون نشاطاتهم في مخابر بحث أو وحدات بحث أو مراكز بحث أو محطات تجارب أو قواعد تقنية أو مواقع تكنولوجية .
وحسب عبد الحفيظ أوراغ مدير البحث العلمي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. رغم التأخر في البحث العلمي إلا أنه أطلقت الجزائر برنامجا لإنشاء 1000 مخبرا للبحث لتدراك التأخر تحقق منها 450 على مستوى الجامعات ، إلى جانب وجود 20 مركزا للبحث خارج الجامعات.
وقد شرعت الدولة الجزائرية في انجاز 50 مركزا للبحث جديدا بالإضافة إلى 17 قاعدة تقنية و7 مواقع تكنولوجية ومرصدين فلكيين وبرج للطاقة الشمسية.
وما يلاحظ أن الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة نصيبه من المخصصات المالية مرتبط بتوفر الأموال جراء ارتفاع أسعار المحروقات

²⁶ - المجلة الجزائرية للسياسات العامة، " تقرير حول بيان السياسة العامة في الجزائر 2010 " . مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر 3، العدد 01، 2011، ص 145.

لكن من جهة أخرى انتشار لظاهرة الفساد في الاقتصاد الجزائري جعلت كلما زادت المداخيل تم تخصيص أموال للبحث العلمي، لكن الفساد يمتص مليارات الدولارات وبالتالي التنمية في تراجع.

باعتبار أن الفساد هو تجاوز للضوابط القانونية أو عدم احترامها أو استغلال للثغرات القانونية وتجاوز للضوابط الأخلاقية.

وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية حول ظاهرة الفساد في الجزائر التي سجلت انتشارا للرشوة في كل القطاعات وتوسعها ففي تقريرها لسنة 2007 الذي ضم 180 دولة احتلت الجزائر المرتبة 99 مقارنة بسنة 2006 التي احتلت المرتبة 84 من مجموع 164 دولة. وسجلت حالات أعلى في قطاعات البناء، الأشغال العمومية، قطاع المياه والنقل والصحة. ولقد رعى التقرير عوامل أشارت إليها الجمعية الجزائرية لمحاربة الفساد فرع منظمة الشفافية في الجزائر التي أقرت: "بأن الفساد مس كل مؤسسات الدولة نتيجة التكالب بين الزمر المافياوية التي تريد الاستحواذ على أموال المشاريع العمومية خارج القانون بدليل منح العديد من الصفقات بالتراضي وأن الحكومة والوزارات مسؤولة عن الفساد"²⁷. كما سجلت في العهدة الانتخابية ما بين (2002. 2007) على المستوى المحلي في البلديات بإدانة 123 رئيس بلدية من أصل 349 الذين اخضعوا للمتابعة القضائية بتهم الفساد ومخالفة القوانين²⁸.

ورغم وجود لظاهرة الفساد، فإن توفر الأموال وهامشا للحرية في إعداد البحوث سيساهم في تحسن وتقديم البحث، لكن من جهة أخرى عدم جودة البحوث لعدم اعتمادها على المسح لدراسة المشاكل العمومية المختلفة نتيجة صعوبات منها، عدم ربط مراكز البحوث والجامعات بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي من جهة وعدم الثقة من قبل السلطات العمومية بها زيادة إلى العراقيل البيروقراطية وكثرة الإجراءات وعدم الاهتمام بالباحثين الذي يتجلى في هجرة الأدمغة وقلة الباحثين لعدم ملائمة المناخ.

هذا ما دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى التعاون مع الخارج في سياسة البحث حتى تستطيع بلوغ برنامج عدد الباحثين الدائمين المقدّر ب 4500 باحثا ولحد الآن يوجد سواء 2000 باحثا

²⁷ - يومية الخير، العدد 5129 الصادر 27 سبتمبر 2007، ص 3.

²⁸ - يومية الخير، العدد 5639 الصادرة بتاريخ 17 ماي 2009، ص 3.

وعلى هذا الأساس تم فتح الباب أمام الأجانب بالتوظيف الخارجي وحتى مع المحليين المقيمين بالخارج للبحث عن الكفاءات الجامعية وتوظيفها في مراكز البحوث والمؤسسات التي تنتج العلم والمعرفة و الاختراعات رغم التكلفة العالية.

ولكن ما يمكن تسجيله حاليا عن فتح باب التوظيف والبحث عن الكفاءات مجرد خطاب فقط نظرا لوجود أزمة بطالة حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه في الجزائر وهي في ازدياد وحسب بعض الاحصائيات فإن عدد حاملي الدكتوراه البطالين يبلغ حوالي 22000 ألف دكتور بطل وهذا ما أعلن عنه السيد عبد الحفيظ ميلاط المنسق الوطني لنقابة المجلس الوطني للتعليم العالي ، و 64 ألف طالب مسجل في الدكتوراه يهددهم نفس المصير مستقبلا ، ومن جهة أخرى الوزارة الوصية تعترف بوجود أزمة توظيف حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه و انها تسعى لإيجاد اليات أخرى لتوظيفهم خارج قطاع التعليم العالي وذلك في بيان رسمي صادر عنها بتاريخ 15 سبتمبر 2021 .²⁹

وما يمكن تسجيله فإن ذلك يتطلب اعداد قوانين تضمن على الاقل نفس ما يتمتع به أساتذة التعليم العالي أو دمجهم في مراكز البحث والدراسات وفي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

وإجمالا فإن كل ماتم اعداده للنهوض بقطاع البحث العلمي و الباحثين لم ينعكس على ترتيب الجامعات الجزائرية في ميدان ونتائج البحث العلمي .

ووفق التصنيف العالمي للجامعات حسب الأداء الاكاديمي البحثي (URAP) لموسم (2020 . 2021) الذي تضمن أفضل 3000 جامعة في العالم ، والذي يعتمد على سلم يتضمن 100

نقطة و ستة مؤشرات أساسية لقياس جودة البحث العلمي وهي :

الانتاج البحثي الحديث ويعني المقالات المنشورة (Article) بوزن 21%

اجمالي الانتاج البحثي (Total Document) بوزن 10%

مجموع الاقتباسات (Citation) بوزن 21%

مجموع تأثير الأبحاث وإنتاجيتها (Article Impact Total) بوزن 18%

مجموع تأثير الاقتباس (Citation Impact Total) 15%

²⁹ تاريخ التصفح 26 /10/ 2021 . <https://www.Algerie 360.com> . Chomage des docteurs en Algerie

التعاون الدولي والأبحاث المشتركة (International Collaboration) 15% .
ولقد شمل هذا التصنيف 19 جامعة جزائرية وقد صنفت أول جامعة في الجزائر حسب هذا السلم هي جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا (باب الزوار) بحصولها على الترتيب في المركز 1309 من مجموع 3000 جامعة وفي المرتبة الثانية جامعة سيدي بلعباس جيلالي الياباس في المركز 1441 في حين احتلت المرتبة الثالثة جامعة سطيف فرحات عباس في المركز 1462 وجامعة عنابة باجي مختار في المرتبة الرابعة في المركز 1849 .
ومن جهة ثانية ووفق تقرير مؤشر الابتكار العالمي لعام 2020 الذي تعدده المنظمة الدولية للملكية الفكرية (WIPO) احتلت الجزائر المرتبة 121 من مجموع 192 دولة ، وعربيا تأتي بعد كل من الامارات العربية المتحدة وتونس والمغرب والسعودية وهو ما يعبر عن حالة التأخر التي يعاني منها البحث العلمي والذي سوف يؤثر على التنمية والتقدم³⁰ .
ومهما يقال عن مثل هاته التصنيفات العالمية فإن الجامعة الجزائرية والبحث العلمي ومكانة الباحثين والمشتغلين بالبحث العلمي سواء في الجامعات أو في مراكز البحث مازال يحتاج إلى المزيد من العمل والاهتمام بتوفير كل الظروف والحوافز المادية والمعنوية وتجسيدها في الواقع مع تطبيق مبدأ الاستحقاق والإنصاف والمحاسبة والمسألة للنهوض بالقطاع وتحقيق اختراعات من شأنها أن تساهم في أحداث نهضة وتنمية صناعية وتكنولوجية مستقبلا ،
وفي حالة توفير المناخ الملائم وسن نظام للحوافز المادية والمعنوية سوف يبرهن المفكرين والباحثين والكفاءات الجزائرية على ذلك وخير دليل ما نشرته الجامعة الأمريكية سنتفورد لعام 2021 بوجود أربعة جزائريين ضمن أحسن الباحثين في العالم³¹ .
وبصفة عامة فإن توفر الأموال وهامش كبير من الحرية للباحثين في إعداد البحوث في الجزائر غير كافي للمساهمة في البحث العلمي وفي التراكم المعرفي وفي خلق بعض التقاليد وقاعدة للانطلاق العلمي

تاريخ التصفح 2021 / 10 / 25 . الجزائر في المراكز الأخيرة في مؤشر الابتكار العالمي <https://www.elitihadcom.dz> -³⁰

تاريخ التصفح 2021 / 10 / 26 . جامعة أمريكية 4 علماء جزائريين ضمن الأفضل <https://www.Maghrebvoices.com> -³¹

و الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في بناء التنمية وحل العديد من المشاكل التنموية الوطنية نظرا لعدم وجود استراتيجية متكاملة ومتوازنة مبنية على العلم والمعرفة . ولتجاوز التعثرات وتحقيق الاهداف يجب سن قوانين إلزامية تفرض على جميع المؤسسات والهيئات الالتزام بها وتنفيذها مع اعطاء مكانة لائقة للعلماء والمشتغلين بالبحث العلمي وتجاوز الخطابات والبرامج التي تستهلك الاموال الطائلة ومن دون تحقيق نتائج تعود بالفائدة على تسهيل حياة المجتمع .

3. صعوبات البحث العلمي :

تبرز مجموعة من الصعوبات تواجه البحث العلمي في الجزائر ويمكن إجمالها فيما يلي:
نقص الباحثين وعدم وجود تقاليد وعدم ملائمة البيئة.
نقص الخبرة و المهارة والتجربة التي يجب أن تتوفر في الباحث الجامعي بأن يكون متمكنا من مهارات البحث العلمي وتوظيفها في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي بتعريف وتحديد جوهر المشكلة واستخدام العلوم التطبيقية.
صعوبة التنبؤ والتحقق والحصول على معلومات صحيحة عن المستقبل، وكذلك التكلفة العالية لتنفيذ عملية التنبؤ بالوسائل العلمية الحديثة.
عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم ومتكاملة لتطوير البحث العلمي وإعطاء مكانة لائقة للمشتغلين بالبحث والمعرفة .
عدم الثقة لدى بعض صانعي القرار من توصل الوسائل العلمية لتحديد الأهداف.
ميل صانعي القرار إلى الاهتمام بالحاضر وتنفيذ الأعمال بصورة يومية وعشوائية مما يستنزف الكثير من الجهود ويضيع العديد من الفرص³² .
عدم الالتزام و والانضباط والبعد عن الفساد والأخذ بنتائج البحوث الجيدة .
التهميش للباحثين نظرا لغياب دولة القانون (المسألة و المحاسبة).

³² . خليل حسين، مرجع سابق، ص 69.

وعموما فإن الصعوبات أو العوائق أكثر من توفر الامكانيات التي تساعد على إقلاع البحث العلمي والمساهمة في التنمية ومعالجة مختلف المشاكل العمومية في الجزائر، وعلى الرغم من وجود نصوص دستورية تنص على تهمين البحث العلمي لخدمة التنمية المستدامة للأمة ولكن من دون تفعيل نظرا لعدم وجود قوانين واليات ملزمة تفرض الشراكة والتعاون مع مراكز البحث والباحثين وضرورة التداول حول المقترحات ومخرجات البحث العلمي والتوصيات المقدمة للسلطات العمومية يؤجل عملية الاقلاع .

وأن هامش الحرية العلمية والأكاديمية غير كافي كما أن توفر الأموال ولكن من دون أن تنعكس على تحسين وضعية المشتغلين بالبحث قد يؤجل عملية انعاش البحث العلمي والباحثين و تحقيق التراكم العلمي والمعرفي وإحداث الانطلاقة والوصول إلى الجودة والتنمية المستدامة بل يتطلب إصلاحات للوضع .

خاتمة :

إن السياسية العمومية التي وضعت لتأهيل البحث العلمي والباحثين في الجزائر عبر مختلف البرامج التنموية لم تحقق الاهداف المسطرة المتمثلة في إحداث الاقلاع الاقتصادي ومعالجة مختلف المشاكل العمومية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بسبب رسم سياسة عمومية مركزية وبدون مشاركة الفواعل العلمية رغم التأكيد على الحرية العلمية والأكاديمية. وأن عملية ضخ الاموال والإجراءات التي وضعت لم تنعكس على انتعاش وضعية البحث و الباحثين وتحقيق التنمية المستدامة للأمة ، بل قد ساهم في انتشار ظاهرة الفساد الذي انعكس على استمرار هجرة الادمغة وضعف مخرجات البحث العلمي .

مما جعل السياسة العمومية للبحث العلمي غير متكاملة وغير عقلانية رغم زيادة المخصصات المالية نتيجة الوفرة المالية . لتبقى سياسة البحث العلمي كجزء من السياسية العمومية بعيدة عن الواقع ولم تتجاوز البرامج والإجراءات الشكلية من دون تحقيق الاهداف المسطرة لإحداث التنمية .

ومن أجل تحقيق الاهداف المسطرة يجب جعل سياسة البحث عمل دائم تراكمي وليس عمل مرحلي و فقط ، ومن زاوية أخرى يجب ربط المحيط السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإلزامه على الأخذ بنتائج البحث والعمل بها في رسم السياسات العمومية وإيجاد

الحلول للمشاكل العمومية، والتشاور وإشراك الباحثين وعدم التهميش. لأن العنصر البشري (الباحثين) والعلم هما اللذان يخلقان الثروة ويجدان الحلول و يسهمان في ضمان الجودة و التنمية.

كما يجب تشخيص الأوضاع القائمة وتحديد المشاكل التقنية لمختلف القطاعات وتقديم الحلول والبدائل المناسبة اعتمادا على العلم والمعرفة وعلى الباحثين لوضع تصور و استراتيجيات وبرامج مستقبلية تكون ملائمة لتطوير البحث العلمي والباحثين لكن ذلك لا يكون إلا في إطار سياسة عمومية متكاملة تقوم على التشاور وتفضيل البدائل المتكاملة و العقلانية .

و ختاماً فإن الوضع يتطلب الإصلاح العلمي الملائم لوضع أسس الاقلاع العلمي والاقتصادي وتجاوز العراقيل و أن توفر الأموال وهامش الحرية العلمية والأكاديمية لا يكفي لرفع من مكانة البحث العلمي والباحثين من دون حوافز مادية ومعنوية وإجراءات إلزامية ملموسة لكسب ثقة الباحثين و التي من شأنها أن تحد من هجرة الكفاءات العلمية القادرة على المشاركة في انعاش وتطوير البحث العلمي والتنمية مستقبلا واللاحق بتصنيف الدول الصاعدة.

قائمة المراجع :

¹ - Patrick Hassenteufel ، Sociologie politique :L'action Publique 2è édition
ARMAND COLIN ، PARIS : France ، 2011.

².مراح عيسى، "البناء الإعلامي للمشاكل العمومية في الجزائر من أجل مقاربة بنائية وسوسيولوجية، دراسة مشكل صحي:وباء سيدي بلعباس حالة مشكلة صحة".رسالة دكتوراه في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010.

³. خليل حسين ،السياسات العامة في الدول النامية. ط 1 ، دار المنهل اللبناني، بيروت:لبنان، 2007.

- 4- Vladimir KOURGANOFF ، LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE. 2^o édition، presses Universitaires ، paris :France ، 1961 .
5. الخزندار سامي ، الأسعد طارق ، " دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة " . مجلة دفاتر السياسة والقانون . العدد 06 جانفي 2012 جامعة ورقلة : الجزائر ، ص 04.(ص 1 ، 28).
6. حزام والي خميس ، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر . ط 1 ، بيروت : لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
7. Lavitsk Steven and way lucana ، «competitive outharitarion in the post- cold war era".www.aster.edu /5/ way/luvistsky and way ، htm، 2002. تاريخ التصفح 2020 /11/10
8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري ، الجريدة الرسمية عدد 14 الصادرة بتاريخ 07 مارس 2016 .
9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 01 نوفمبر 2020 ، الجريدة الرسمية ، عدد 82 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2020.
10. عماد مكي ، " أثر دسترة حرية البحث العلمي على مستقبل ممارسة وتطوير البحث العلمي في الجزائر " . مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، الجزائر : العدد 1 مارس 2018 ، ص (43، 57).
11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 11/98 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998.2002) الجريدة الرسمية عدد 62 الصادرة بتاريخ 22 أوت 1998.
12. BEN ABD ELAZIZ ، MASTAPHA ، "L'économie algérienne :une perspective ".intervention no publié présenté A la faculté des sciences politiques et de l'information, Université d'Alger 3 : Alger ، décembre 2012.
13. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، "حوار مع المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي " ، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر ، جامعة الجزائر ، العدد، 2011 .

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجزائر (1999، 2008). "عقد من الانجازات عرض موجز لتقرير الجزائر حول تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحاكمة". الجزائر: نوفمبر 2008.
15. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، "تقرير حول بيان السياسة العامة في الجزائر 2010. مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر"، جامعة الجزائر 3، العدد 01، 2011.
16. يومية الخير، العدد 5129 الصادر 27 سبتمبر 2007، ص 3.
17. يومية الخير، العدد 5639 الصادرة بتاريخ 17 ماي 2009، ص 3.
- 18- https://www.Algerie_360.com. Chomage des Docteurs en Algerie تاريخ التصفح 26 /10/ 2021.
- 19- <https://www.elitihadcom.dz> المراكز الأخيرة في مؤشر الابتكار العالمي تاريخ التصفح 25 /10/ 2021
- 20- <https://www.Maghrebvoices.com> . جامعة أمريكية : 4 علماء جزائريين ضمن الأفضل في العالم تاريخ التصفح 26 /10/ 2021